

## **المشكل الدلالي عند الجبّي في كتابه "شرح غريب الفاظ المدونة"<sup>١</sup>**

دلدار غفور حدامين<sup>\*</sup>

### **الملخص**

تناول هذه الدراسة المشكل الدلالي عند الجبّي في كتابه شرح غريب الفاظ المدونة في مصطلحات المالكيّة، وتكونت من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول التمهيد بيان المشكل الدلالي في اللغة والاصطلاح، مع التعريف بكتاب المدونة في الفقه المالكي، ودرس المبحث الأول الجبّي ومنهجه وشخصيته في كتابه، في حين ينبع المبحث الثاني الفكر الدلالي عند الجبّي، وتتناول المبحث الثالث المصطلح والدلالة عنده، والظواهر اللغوية الواردة في كتابه، وانتهى البحث بخاتمة تخص فيها أهم النتائج.

حاوت الدراسة بيان العلاقة بين الدراسات اللغوية والفقهية، مع بيان منهج الجبّي في البحث عن الغريب في مدلوله المعجمي واصطلاحه الفقهى، وقد ضمّ الجبّي كتابه ذخيرة دلالية لغوية ثرة تدلّ على فكر لغوي من خلال نقده اللغوي ومعرفته بالواقع اللغوي الذي عاصره تصويباً وأداء، فضلاً عن أن كتابه حوى ظواهر لغوية كثيرة، كما ضمّ كتابه تراثاً لغوياً ينبيء عن وجود جذور للمعجم اللغوي التأريخي.

**الكلمات المفتاحية:** المشكل الدلالي، لغة الفقه، غريب المدونة، الجبّي.

### **المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تعهُم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن الدراسات الفقهية عُنيت بدلالة الألفاظ؛ لأنَّ الألفاظ قوالب المعاني، لذا اهتمَ علماء الفقه والشريعة بالمسائل اللغوية المبنية للمعاني الشرعية فألفوا بها كتبًا ومصنفات كثيرة تناولت غوامض اللغة ودقائقها، ليجمع فيها أصحابها بين علوم الشريعة وعلوم اللغة، فكانت تلكم المصنفات فرائد في لغة الفقه، ومن هذه الكتب كتاب شرح غريب الفاظ المدونة للجبّي، الذي هو واحد من أربعين ونِيَفَ من الشروح على المدونة.<sup>٢</sup>

واقتضت مادة البحث أن تكون الدراسة على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد، تناولنا في التمهيد بيان المشكل الدلالي في اللغة والاصطلاح، فضلاً عن التعريف بكتاب المدونة، أما الجبّي ومنهجه وشخصيته في كتابه فتضمنها المبحث الأول، أما المبحث

١- تاريخ التسلم: ٤/١١/١٣٩٣ هـ. ش؛ تاريخ القبول: ٦/٣٠/١٣٩٣ هـ. ش.

Email: dldar1972@yahoo.com

\* أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية بجامعة «صلاح الدين» - أربيل.

٢. ينظر: (المؤلفات حول المدونة الكبرى مرتبة ترتيباً تاريخياً وموضوعياً)، في المتنقى الفقهى على شبكة المعلومات.

الثاني فاختص بالفكرة الدلالية عند الجبي في كتابه، وتناول البحث الثالث المصطلح والدلالة، والظواهر اللغوية الواردة فيه، وانتهى البحث بخاتمة لخص فيها أهم النتائج، وقد اختصرنا تخففاً . عنوان الكتاب حين الإشارة إليه بـ(شرح غريب)، والحمد لله رب العالمين.

### التمهيد: في التعريف بـ"المشكل الدلالي" وكتاب المدونة

#### أ) مصطلح "المشكل الدلالي"

#### المشكل الدلالي: لغة واصطلاحاً

المشكلُ اسْمَ فاعلُ من أشكَلَ، والإِشْكَالُ الالتباس، قال ابن فارس: «الشَّيْنُ وَالكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَايِهِ الْمُمَاثَلَةِ». تقول: هذا شكل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمر مشكلاً، كما يقال أمر مشتبه، أي هذا شابة هذا، وهذا دخل في شكل هذا، ثم يحمل على ذلك، فيقال: شكّلت الدابة بشكاله، ... وهو ذاك القياس؛ لأنَّ البياض أخذَ واحدةً وشكّلها ومن الباب: الشُّكْلَة، وهي حُمْرَةٌ يُخَالِطُهَا بِيَاضَ، وعِنْ شَكْلَاهُ، إِذَا كَانَ فِي بِيَاضِهَا حُمْرَةٌ يُسَيِّرُهُ» (ابن فارس، ١٩٧٩ م، ج ٣، ص ٢٠٤ - ٢٠٥)، قال ابن دريد: «وأشكَلَ الْأَمْرُ يُشَكِّلُ إِشْكَالًا إِذَا التَّبَسَّ، ... وَيُسَمِّي الدَّمُ أَشْكَلَ، لِلْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ الْمُخْتَلِطِيْنِ مِنْهُ» (ابن دريد، ١٩٨٧ م، ج ٢، ص ٨٧٧).

قال الكسائي: «أشكَلَ النَّحْلُ، إِذَا طَابَ رُطْبَهُ وَأَدْرَكَ . وهذا أيضًا من الباب؛ لأنَّه قد شاكل الثُّمُرَ في حلاوته ورُطْبَته وحُمرَته. فَأَمَّا قولُهُمْ: شكّلت الكتاب أشكَلَهُ شَكْلًا، إِذَا قَيَّدَهُ بِعِلَامَاتِ الإِعْرَابِ فَلَسْتُ أَخْسِبُهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ذُكْرُهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ الْأَلْقَابِ الْمُولَدَةِ. وَيَحُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَاسَهُ عَلَى مَا ذَكَرَنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَطَّأً مُسْتَوِيًّا فَهُوَ مُشَاكِلٌ لَهُ» (الجوهري، ١٩٨٧ م، ج ٥، ص ١٧٣٧).

قال الجوهرى في صحاحه: «أشكَلَ الْأَمْرُ: أَيُّ التَّبَسُّ» (المصدر نفسه، والصفحة نفسها)، وجاء في المعجم الوسيط: «الإِشْكَالُ: الْأَمْرُ يوجِبُ التَّبَاسًا فِي الْفَهْمِ، ... وَالْمُشَكِّلُ: الْمُلْتَبِسُ» (جمع اللغة العربية، ٢٠٠٤ م، «شكّل»)، فالإِشْكَالُ قد يقع في دلالات الألفاظ المفردة، وقد يقع في تعليقات التراكيب، وحين يتعلّق الإِشْكَالُ بالتراتيب نشأ ما يُسمى بالمشكّل الإِعْرَابِيُّ، وهو ما تناوله مكي القيسى في كتابه مشكّل إِعْرَابِ الْقُرْآنِ باعتبار تعلّقه بالإِعْرَابِ، فبَيْنَ (المشكل) النحوِيِّ، وعَرْفِهِ بِقُولِهِ: «هُوَ الَّذِي قَدْ تَغْمَضَ مَعْرِفَةُ إِعْرَابِهِ وَإِدْرَاكِهِ، أَوْ يَخْالِفُ فِي الظَّاهِرِ قَوَاعِدَ النَّحَاةِ، وَلَكِنَّهُ لَدِيِ التَّأْمِلِ وَالْتَّحْقِيقِ يَظْهُرُ لَنَا مَوْافِقَتَهَا» (١٤٠٥ هـ، ج ١، ص ٦٣)، وقال:

إِذْ بِعِرْفَةِ حَقَائِقِ الإِعْرَابِ تَعْرِفُ أَكْثَرُ الْمَعَانِي وَيَنْجُلُ إِلَيْهِ إِشْكَالُ فَتَظَهُرُ الْفَوَادِ وَيَفْهَمُ الْخَطَابُ وَتَصْحُحُ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْمَرَادِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ إِعْرَابٍ طَوْلَهُ بِذُكْرِهِ لِحَرْفِ الْحَقْضِ وَحَرْفِ الْجِزْمِ، وَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ ذُكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَاسْمِ «إِنْ» وَخَبِيرَهَا فِي أَشْبَاهِ لَذِلِكَ يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَتِهَا الْعَالَمُ الْمُبَتَدِئُ، وَأَغْفَلَ كَثِيرًا مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ مِنَ الْمُشَكِّلَاتِ، فَقَصَدَتِ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَى تَفْسِيرِ مُشَكِّلِ الْأَعْرَابِ وَذِكْرِ عَلَيْهِ وَصَعْبَهِ وَنَادِرَهِ لِيَكُونَ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ سَهْلًا الْمُؤْخَذُ قَرِيبًا الْمُتَنَاؤِلِ لِمَنْ أَرَادَ حَفْظَهُ وَالاكتفاءَ بِهِ، فَلِيُسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِعْرَابًا مشكّلًا إِلَّا وَهُوَ مَنْصُوصٌ أَوْ قِيَاسٌ مُوْجَدٌ فِي مَا ذَكَرْتُهُ، فَمَنْ فَهَمَهُ كَانَ لَهُ هُوَ أَسْهَلُ مِنْ مَا تَرْكَتُ ذُكْرَهُ اخْتِصارًا أَفَهُمْ، وَلَا لَمْ نَذْكُرْهُ مَا ذَكَرْنَا نَظِيرَةً أَبْصَرُ وَأَعْلَمُ.

وَأَمَّا المشكّل الدلالي فهو موضوع بحثنا، وقد نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَابِيُّ (ت ٣٨٨ هـ) وَوَسَمَهُ بِالْغَرِيبِ، ثُمَّ بَيَّنَ مَفْهُومَهُ، فقال: "الغَرِيبُ مِنَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ الْغَامِضُ الْبَعِيدُ مِنَ الْفَهْمِ، كَمَا أَنَّ الْغَرِيبَ مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ الْبَعِيدُ عَنِ الْوَطَنِ الْمُنْقَطِعِ عَنِ الْأَهْلِ" (حاجي خليفة، ١٩٩٢ م، ج ٢، ص ١٢٠٣).

وقد «أدَّت العناية بلُغة الفقهاء وتعابيرهم إلى ظهور صنف من كتب الغريب يتركز فيه الاهتمام على شرح الغريب الفقهي تيسيراً لفهمه، وبياناً للمعنى اللغوي» (القيرواني، ١٩٨٦ م، ص ٦٠).

ولا شك أن «المشكل الدلالي» أمر نسبي يتفاوت بتفاوت الناس، ولعلّ الأصل في وصف اللفظ بالمشكل الدلالي هو متعارف أو ساط الناس كما أن المشكل الدلالي مختلف باختلاف المقامات ومقتضيات الأحوال، فالمشكل الدلالي في كتاب فقهي مختلف عن المشكل اللالي في كتاب أصولي، أو في كتاب في علم العقائد؛ لأن المشكل الدلالي يبحث جانبيّن:

الأول: اللفظ الغريب الغامض غير واضح الدلالة المعجمية في متعارف الناس.

الثاني: المصطلح اللاليّ الخاص في عرف صنف معين كالفقهاء أو علماء الأصول مثلاً، فالمشكل الدلالي في مصنفات العلوم مختلف عن المشكل الدلالي المعجمي باعتبار أن ما في مصنفات العلوم أخص أو أعمّ أو يكون مقيداً إلى غير ذلك من العلاقات الدلالية بين المعنى المعجمي والمصطلح الفقهي.

وقد يقع في المصطلحات الفقهية أو الأصولية مثلاً ما يجمع بين الجانبيّن، فيقع فيها المشكل الدلالي المعجمي والمشكل الاصطلاحي، وهذا واقع في كثير من المصنفات الدلالية التي عُنيت بالكتب الشرعية كالزاهر للأزهري وتهذيب الأسماء واللغات للنووي والمصباح المنير للفيوسي.

ولهذا فإنّ مفهوم المشكل الدلالي لا يمكن وضع تعريف له بالاختصار على الجانب الدلالي المعجمي كما فعل الخطابي في التعريف المتقدم، بل لا بدّ من وضع تعريف يشمل الجانبيّن ويلتمس المتيّحين، ويمكن أن يقال في تعريف المشكل الدلالي بأئمّة «اللفظ الغريب الدلالة معجمياً أو في اصطلاح خاصٍ في متعارف أو ساطه»، فيشمل هذا التعريف المشكل معجمياً والمشكل حسب اصطلاح علمٍ ما، وهذا ما بحثه كثير من العلماء الذين صنفوا في الغريب اللغوي.

### ب) كتاب المدونة

يعدّ كتاب المدونة أهمّ كتب المالكية الفقهية بعد الموطأ للإمام مالك - رحمه الله - (ت ١٧٩ هـ)<sup>١</sup>، ويضمّ ٣٦٠٠ مسألة، إلى جانب الأحاديث والآثار، وضمنها رواية الإمام مالك عن الصحابة والتبعين، لذا يُعدّ أصح كتب الفروع في الفقه المالكي روایة، وهو ثمرة جهود أئمّة ثلاثة، هم: الإمام مالك بإجاباته وابن القاسم (أبو عبد الله عبد الرحمن بن خالد بن جنادة العتّقي)، (ت ١٩١ هـ)<sup>٢</sup>.

١. هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصحابي الحميري، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمّة الأربع عند أهل السنة، مولده ووفاته بالمدينة، كان صلباً في دينه، صفت الموطأ (ينظر: الديباج المذهب، ج ١، ص ٢٩ - ١٧؛ الأعلام، ج ٥، ص ٢٥٧).

٢. هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتّقي مولى العتّقيين ثم لزيد بن الحارث العتّقي، وقيل إن زيداً كان من حجر حمير، صاحب مالك من كبراء المصريين وفقهائهم، بل من أشهر تلاميذه، صحبه عشرين سنةً، جمع بين الزهد والعلم، مولده ووفاته بمصر، وتنسب لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم (المدونة) لأنّه الراوي لتلك السمات والأجوية عن الإمام مالك، ثم لتضمنها لكثير من آرائه واجتهاداته الخاصة (ينظر: الأنساب، ج ٤، ص ١٥٢؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٩؛ الأعلام، ج ٣، ص ٣٢٣).

بقياساته وزياطاته، وسحنون (عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، ت ٨٥٤ هـ)<sup>١</sup>، بتنسيقه وتهذيبه وتبويبه وبعض إضافاته، ويعود أصله إلى أسد بن فرات النيسابوري (ت ٢١٣ هـ)<sup>٢</sup> الذي استطاع أن يقنع ابن القاسم بتزيل آراء مالك على مسائل الحنفية، فاستطاع أن يخرج أول نص فقهي مالكي الآراء حنفي المنهج (عياض، ١٩٦٥ م، ج ١، ص ١٦٥ وما بعدها)، وعلى الرغم مما بذله أسد بن فرات في تحقيق كتاب الأسلالية إلا أنه كان بحاجة إلى ترتيب وتنظيم وزيادة تحقيق وتوثيق، فقام سحنون بتصحيح ما ورد فيه من سلبيات ودعم ما ينقضه وتدوين مسائله بعد ترتيبه وتبويبه وتهذيبه.

وكتب أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد (٥٥٢٠ هـ)<sup>٣</sup> للمدونة المقدمات الممهّدات لبيان ما اقتضته من أحكام، وتكمّن القيمة العلمية للمدونة في أنها أصبحت أصل الفقه المالكي بعد الموطأ، وأكثر علماء المالكية يتلقون ما جاء في المدونة بالقبول، وهي أصدق روایة، وأعلى درجةً من حيث سماعها وروايتها.

### المبحث الأول: الجبي ومنهجه وشخصيته في كتابه *شرح غريب الفاظ المدونة* أ) الجبي

لم يتمتع الجبي ولا تأليفه بالشهرة والانتشار في الأوساط العلمية، فلم يجد من ترجم له، ولم ينقل عنه إلا الشيخ محمد التاودي<sup>٤</sup>، والمغراوي<sup>٥</sup> في كتابه *غريب الرسالة* (المغراوي، ١٩٨٦ م، ص ٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٧)، ويرجح محقق الكتاب أن يكون تونسيًا أو ليبيًا اعتمادًا على قرائن ذكرها حين فسر إهماله لذكر اسمه وتاريخ تأليفه، فقال:

وربما كان المؤلف من يوثر الخمول ولا يسمى إلى الشهرة العاجلة أو الأجلة بأية وسيلة حتى أنه أهمل ذكر اسمه وتاريخ تأليفه لكتاب وفي أي مكان، وهي جزئيات قليلة لو ذكرها لاقت بصيصاً من ضوء على منته وعصره، وهو لا يذكر أيّ شيخ من شيوخه

١. هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي. من أشهر فقهاء المالكية بالمغرب العربي. ولد بمدينة القิروان سنة ١٦٠ هـ وتتعلمذ لأكبر علمائها. رحل إلى المشرق طالبا للعلم سنة ١٨٨ هـ، فزار مصر والشام والمحجّر، ثم عاد القิروان سنة ١٩١ هـ، وعمل على نشر المذهب المالكي ليصبح بذلك المذهب الأكثر انتشارا في إفريقية والأندلس. تولى القضاء سنة ٢٣٤ هـ/٨٤٨ م حتى وفاته في رجب سنة ٢٤٠ هـ، ودفن بالقิروان، سُحنون لقب له، وسمي سحنون باسم طائر حديد النظر، لحداثه في المسائل، المدارك، وإنما نسبت إليه لأنّه من صاحب مسائلها عن ابن القاسم، ثم قام بتهذيبها، وتنزييلها بالأثار وعلى نسبتها (ينظر: *الديجاج المذهب*، ج ١، ص ١٦٠؛ *طبقات الفقهاء*، ج ١، ص ١٦٠؛ *الأعلام*، ج ٤، ص ٥).

٢. هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان، تفقه بالقิروان ثم ارتحل إلى العراق فتفقه بأصحاب أبي حنيفة ثم نعي مالك فارتتحت العراق بموته فقدم أسد بن الفرات حين وفات مالك فأجمع أمره على الانتقال إلى مذهبه، وممضى أسد غازياً ومات بচقلية سنة (٢١٣ هـ)، وفيها قبره ومسجده (ينظر: *الديجاج المذهب*، ج ١، ص ٥، *طبقات الفقهاء*، ج ١، ص ١٦٠).

٣. هو أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد، من أعيان المالكية، زعيم فقهاء وقوته باقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بصحّة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه، قاضي الجماعة بقرطبة، وهو جد ابن رشد الفيلسوف، من مؤلفاته المقدمات الممهّدات لمدونة مالك والبيان والتحصيل في الفقه، ومحضّر *شرح معاني الآثار للطحاوي* (ينظر: *الديجاج*، ص ٢٧٨-٢٧٩؛ *الأعلام*، ج ٥، ص ٣١٦).

٤. ينظر: *تصدير الحق على كتابه شرح غريب الفاظ المدونة*.

٥. هو أبو محمد بن منصور بن حمام المغراوي، ويقدر أنه عاش في النصف الثاني من القرن السادس، كان لغويًا ماهرًا وفقيرًا حافظًا، له مؤلفات عديدة، منها: *الروض الأنبي* في شرح الموطأ، وحل أغراض البخاري المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، وكتاب المسائل الفقهية المنوطة بالأحكام الشرعية، وشرح *غريب الشهاب*، وشرح *مقامات الحريري* (ينظر: *ترجمة المؤلف في كتاب الرسالة الفقهية مع غرر الرسالة* ص ٤٩-٥٦).

الذين قرأ عليهم وروى عنهم، ويبدو أنَّ الناسخ مثل المؤلف في إشارات الحمول، فهو لم يتفضل بذكر اسمه ومكان النسخ وتاريخ النسخة التي نقل عنها، وهل هي نسخة المؤلف، والغالب علىظنَّ أنَّ المؤلف تونسي أو ليبي (الجبّي، ٢٠٠٥، ص ٥).

وقد رجح المحقق أن يكون الجبّي من رجال القرن الرابع أو الخامس، وذكر أدلة قوية موضوعية تؤيد رأيه، فضلاً عن «أنَّه لم ينقل عن أصحاب الماجم الكبري المعرفة» (المصدر نفسه، والصفحة نفسها)، ولا نجد إشارة إلى هذه المسألة سوى ما ذكره الناسخ من بيان لتاريخ التفرغ من الكتاب حين قال: «تمَّ هذا الكتاب بحمد الله وعنه والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وفي الثامن عشر لمحرم عام تسعه وثمانين وثمانمائة وصلَّى الله على سيدنا ومولانا ونبينا محمد وآلِه» (المصدر نفسه، ص ١١٨).

### ب) منهج الجبّي في كتاب شرح غريب الفاظ المدونة

يتناول كتاب الجبّي شرح الغريب في كتاب المدونة للمالكية، رتبه وفق الأبواب الفقهية، متبعاً سابقيه من أهل المذهب - في ذلك، أمثال السُّلْمَاني (ت ٢٣٨ هـ)<sup>١</sup> في كتابه تفسير غريب الموطأ، والوقشي (٤٨٩ هـ)<sup>٢</sup> في كتابه التعليق على الموطأ ، وقد اتَّخذ المدونة عماداً لما أَفْلَفَهُ في بيان ألفاظ المالكية، كما فعل الأزهري (٣٧٠ هـ)<sup>٣</sup> في الزَّاهِرِ في غريب الفاظ الإمام الشافعي من الشافعية، والنسفي (٥٣٧ هـ)<sup>٤</sup> في طلبة الطَّلَبَةِ في الاصطلاحات الفقهية من الأحناف في اتخاذ كتب معينة عماداً لمؤلفاتهم ، وقد بدأ أوَّلاً بصطلاحات العبادات من الوضوء والصلاوة والصيام والحج، ثمَّ انتقل إلى الجهاد، فالبيوع من (البيوع الفاسدة وبيع الخيار والمراجحة وغيرها)، فالمذاهب وما يتعلَّق بها من (الطلاق والرِّضاع والعتق والمواريث وغيرها)، ثمَّ الحدود في (الجنایات والجرائم والمحاربين والديات).

أمَّا مصادره فتنوعت بين ذكر للأعلام، أو الكتب التي عاد إليها، فهو يعتمد إلى النقل عن أعمال مشهورة، كما فعل في نقله عن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي نقل عنه في أكثر من موضع، فهو إماً أنْ يذكر اسمه أو كتابه، أو كلَّيهما، ومن ذلك قوله في كلمة «التصنيق» فقال : «والتصنيق بالسين والصاد لأنَّهما قبل القاف، وذكر في كتاب العين عن الخليل بن أحمد - رحمه الله - أنَّ كلَّ سين أو صاد تكون قبل قاف فإنَّ السين...» (الجبّي، ص ٢٦ ، والفراهيدي، «صرف»، ج ٥ ، ص ٦٧ )، وفي بيان لفظ «العرابيس»، قائلاً «العرابيس: جمع عروس، وهي المرأة والرجل، يقال لكل واحد منهما عروس، وهكذا وقع في كتاب العين، ويقال في الرجل خاصة مُعْرِس» (الجبّي ٣٤ ، والفراهيدي، «عرس»،

١. هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون المرداسي ، ولد في (إليزيرة)، وسكن قرطبة ، كان عالماً بالتاريخ والأدب ، رأساً في فقه المالكية ، صنَّف تصانيف كثيرة ، منها طبقات الفقهاء والتَّابعين ، وطبقات المحْكَثِين ، توفي في ربيع رمضان ، سنة ٢٣٨ هـ (ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٥٧).

٢. هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكناني الطُّبِيُّطيُّ ، ولد عام (٤٠٨ هـ) بقرية (وشق) على بَرِيد من طُبِيطة ، كان غاية في الضبط ، نسابة ، كاتباً ، قاضياً ، مهندساً ، أدبياً ، أثِّمَ بالاعتزال ، وأَلَّفَ في القدر والقرآن ، وصنَّف تَكَمِّلَةَ الكَامِلَ لِلْمُبَرَّدِ ، والمنتخب من غريب كلام العرب ، توفي في جمادى الآخرة عام (٤٨٩ هـ) (سير أعلام النبلاء ، ج ١٩ ، ص ١٣٤ - ١٣٦ ، والأعلام ، ج ٨ ، ص ٨٤).

٣. هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة الهروي الأزهري ، نسبة إلى جده ، ولد في (هراء) بخراسان ، وكان رأساً في اللغة والفقه ، ثقة ، ثبتاً ، دينًا ، من مؤلفاته : الأسماء الحسنة ، وتهذيب اللغة ، وشرح ديوان أبي تمام ، وعلل القراءات وغيرها ، توفي في ربيع الآخر سنة ٣٧٠ هـ (سير أعلام النبلاء ، ج ١٦ ، ص ٣١٥ - ٣١٧ ؛ والأعلام ، ج ٥ ، ص ٣١١).

٤. هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن النسفي الحنفي ولد بـ(نصف) في سمرقند ، أَلَّفَ في الحديث والتَّفسير ، وله نحو مئة مصنَّف ، منها : الأكمَلُ في التفسير ، والجامع الصغير في فقه الحنفية ، والعقائد التَّسْقِيَّة ، وهو غير النسفي المفسر ، توفي في الثاني عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٣٧ هـ (سير أعلام النبلاء ، ج ٢٠ ، ص ١٢٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٦٧ ، ج ٥ ، ص ٦٠).

ج ١، ص ٣٢٨)، والأمر نفسه حين ينقل عن سيبويه، فقال في قراءة «الجلّوز»: «الجلّوز: بكسر الجيم وفتح اللام وتشديدها، ووقف الواو هكذا ذكره سيبويه . وهو معروف من الفواكه» (الجبي، ص ٣٥، وسيبويه، ج ٤، ص ٣٢٦).

وقد ينقل عن مصادر مبهمة، دون تعين مَنْ ينقل عنهم، بل يذكرهم أجمالاً، كما جاء في قوله عن «التَّرِيَة»: «وقال بعض أهل اللغة: بل التَّرِيَةُ الذي يكون عند انقطاع الدَّم» (الجبي، ص ١٩٩٥ م، ص ٢١)، وهو كلام ابن دريد<sup>١</sup>، وجاء في موضع آخر ناقلاً عن أهل الفقه: «حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ: قَالَ أَهْلُ الْفَقْهِ فِيهَا وَشَيْوخُ الْحَدِيثِ: هُلُّمْ» (الجبي، ص ١٩٩٥ م، ص ٢٢).

وقد ذكر الجبي أسماء بعض الكتب التي نقل عنها، مثل كتاب المجموعة في الفقه لعلي بن رباح، فقال «هذا ما قالت العرب في هذا الشأن ثُمَّ نعود إلى ما قالت في ذلك الفقهاء، قال علي بن رباح في المجموعة: الجذع الضأن ابن ستة والثني التي طرحت ثنتيها» (الجبي، ص ١٩٩٥ م، ص ٣٨)، ومنه أيضاً ذكره لكتاب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد حين ذكر دلالة «الذَّلُو»، فقال: «وقوله: إِنْ كَانَ يَشْرُبُ بِالْغَرْبِ، أَيْ بِالذَّلُو أَوْ دَالِيَةً، أَيْ خَطَّارَةً. وَهُوَ مِنْ دَلَوَتِ الدَّلَوِ إِذَا أَخْرَجْتَهَا بِالْمَاءِ، وَأَدْلَيْتَهَا إِذَا أَدْخَلْتَهَا لِأَخْذِ الْمَاءِ، ذَكْرُهُ أَبْنَ قَتِيبَةَ فِي كِتَابِهِ إِصْلَاحُ الْغَلَطِ عَلَى أَبْنِ عَبِيدَةَ»<sup>٢</sup>.

واعتمد الجبي في استشهاداته آي القرآن الكريم في موضع كثيرة، منها ما جاء في كلامه عن «النَّضْخِ»، فقال: «والنَّضْخُ: بالخاء المنقوطة أشدَّ من ذلك [من النَّضْخِ]، ومنه قوله تعالى ﴿فِيهِمَا عِينَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ (الرحمن ٥٥:١٠٠)، وكيف ذلك وقد قال الله عزوجل: ﴿فِيهِمَا عِينَانِ تَجْرِيَانِ﴾ (الرحمن ٥٥:٥٠)، وقال: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِّنْ مَاءٍ غَيْرِ أَسِنِ﴾ (محمد ٤٧:١٦) (الجبي، ص ١٩٩٥ م، ص ١٤)، ومثله ما جاء في بيان لفظة «النَّقْضِ»، فقال: «وَأَنْقَضَهَا: ... رَبِاعِي انقضه انقاضاً إذا قضته، قال الله عزوجل: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهِيرَكَ﴾ (المنشرح ٩٤:٢٠) .... وَنَقْيَضَ الْعَهْدَ إِذَا غَدَرْتَ بِهِ فَلِمْ تَفْعَلْ وَفَائِهَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَمَا تَنْقَضَتِ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قَوَّةِ أَنْكَاثَهَا﴾ (النحل ١٦:٩٢) أي حكت غزلها» (الجبي، ص ١٩٩٥ م، ص ١٠٠)، وغيرها من الآيات في موضع كثيرة.<sup>٣</sup>

ولم يعتمد الجبي الحديث الشريف في استشهاداته إلا في موضع واحد حين بين لفظة «الغموس»: «الشهادات الغموس: بفتح الغين أي: المعتمدة الكاذبة ... وقيل لها غموس لأنها تغمس قائلها في الإثم، وقيل في النار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إياكم واليمين الغموس فإنها تذر الديار بلاقع)، أي: خربة» (الجبي، ص ٩٧؛ الطبراني، ج ٣، ص ٣٩٧ رقم الحديث ٢٥٤٣)، واستشهد بقول ابن سيرين في بيان دلالة «خبب»، فقال: «خَبْبٌ: بكسر الخاء وهو الفسق، والخَبَبُ بفتح الخاء هو الرَّجُلُ الفاسق، ومنه الحديث (لَسْتُ بِخَبَبٍ وَلَا يَخْدُنِي)» (الجبي، ص ٢٣؛ والأزهري، «خبب»، ج ٨، ص ١٧)، وال الصحيح أنَّ هذا ليس بحديث.

١. ويدو لنا أنه نقل العبارة حرفيًا عن ابن دريد، والنصل في معجمه: «وقال بعض أهل اللغة والتريمة الماء الأصفر الذي يكون عند انقطاع الدم» (جمهرة اللغة، ترزي، ج ١، ص ٣٩٧).

٢. شرح غريب، ص ٣٩، ولم يجد المسألة في كتاب ابن قتيبة بعد تحيصه وتدقيقه (ينظر: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، ت: عبد الله الجبوري).

٣. مثل: (المقصورات) {الرحمن ٧٢/٧٢} ص ١١، و(التشبيب) {البقرة ١٢٥/١٢٥} ص ٢٣، و(المحصير) {الإسراء ٨/٨} ص ٢٤، و(التبير) {الإسراء ٧/٧} ص ٣٤، و(القضب) {عبس ٢٨/٢٨} ص ٣٥، و(صعق) {ال Zimmerman ٦٨/٦٨} ص ٤٦، و(عوره) {الأحزاب ١٣/١٣} ص ٥٣، و(العنوة) {طه ١١١/١١١} ص ٥٦، و(الإمداد) {لقمان ٢٧/٢٧}، و(تدرُّد) {القدر ٤/٤} ص ٥٩، و(مكة) {آل عمران ٩٦/٩٦} ص ٦٢، و(التحاس) {الرحمن ٣٥/٣٥} ص ٦٨، و(شري) {يوسف ٢٠/٢٠} ص ٧٠، و(الرجيع) {التوبية ٨٢/٨٢} ص ٧٢، و(أعْنَت) {البقرة ٢١٩/٢١٩} ص ٧٧، و(الجد) {الجن ٣/٣} ص ٨٠، و(القانع والمتر) {الحج ٣٦/٣٦} ص ٩٦، و(الكلأ) {الرحمن ٦/٦} ص ١٠١، و(الرأس) {المطففين ١٤/١٤} ص ١٠٣، و(الغل) {المائدة ٦٤/٦٤} ص ١١٠.

ولجأ الجبي إلى الشعر في كثير من المواقف، وقد يعزّزه إلى قائله كما في ذكره بيّناً لذى الرمة شارحاً لفظة «القضب»، فقال: «القضبُ : عشب يصير ... قال ذو الرمة :

رأيَتْ غرابةً واقفاً فوقَ قصبةَ  
مِنَ القُضبِ لَمْ يَنْبُتْ لَهَا وَرَقٌ خَضْرٌ

وقد لا يعزّز البيت إلى قائله، ومن ذلك ما جاء في قوله: «أولاد علات: أي أولاد أمهات شئ من أب واحد أم كل واحد منهم ربّية صاحبه .... قال الشاعر:

أَفِي الْوَلَاتِ أَوْلَادُ لَوَاحِدَةٍ  
وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادُ لَعَلَاتٍ

وغيرهما من المواقف<sup>٣</sup>.

#### ج) شخصيته

لم يكن الجبي ناقلاً لأقوال الآخرين وآراءهم، دون تعقيب أو نقد أو ترجيح لرأي على آخر، أو الاعتراف بعدم وقوفه عليه، فمن ذلك قوله: «الحالوم: هو اللبن يعمل، وهو ضرب لم أقف عليه» (الجبي، ١٩٩٥، ص ٧٦)، وقوله: «والجد بكسر الجيم هو العزم، هكذا وجده بكسر الجيم» (الجبي، ١٩٩٥، ٨٠)، وقد يرى على عدة كتب داخل الباب الفقهي من غير تفسير أو إيضاح، والسبب أنه (ليس فيه شيء أو غريب يفسّر) كما في قوله في كتاب تضمين الصناع، وكتاب الظهار، والمأذون له في التجارة، والاستحقاق، والمهبات: «ليس فيه شيء أو غريب يفسّر» (الجبي، ١٩٩٥، ٨٣، ٨٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥)، مما يدلّ على التزامه بنهج محمد في كتابه، وهو بيان الغريب المعجمي في الاصطلاح الفقهي في متعارف الأوساط.

ولم يكتف الجبي بلغة الفقه فقط، بل أودع في كتابه معلومات عامة عن الأنساب والجغرافيا والتاريخ والنبات وغيرها، مما دلّ على سعة علمه، ومنها قوله: «إبراهيم التخعي: بفتح النون والخاء، وهي قبيلة يمانية...» (الجبي، ١٩٩٥، ص ١٣)، وقوله: «الخذري: بضم الخاء ووقف الدال غير منقوطة، منسوب إلى بني خدرة من اليمن، وأصله من الخدر وهو الستر» (المصدر نفسه، ص ١٨)، وقوله: «الأشبانى: .... منسوب إلى أشبانيا، ويقال إنها الأندلس بلسان العجم» (المصدر نفسه، ص ٦٠)، وقد وقع مثل هذا في كثير من المواقف<sup>٤</sup>، وهذا يدلّ على أنه من العلماء الموسوعيين الذين يجررون العلوم بعضها على بعض.

#### المبحث الثاني: الفكر الدلالي عند الجبي

يتضح الفكر الدلالي عند الجبي في ثنايا كتابه، إذ حاول أن يوضح مجري دلالية مهمة في كتابه، ومن ذلك:

١. شرح غريب، ص ٣٦؛ وينظر: ديوان ذي الرمة، ص ١٠٧ من الطويل.

٢. شرح غريب، ص ١٠٢، لم يعزّز البيت للأحد، والبيت في الكامل في اللغة والأدب: «... وفي المحافل أولاداً لعلات» ١٢٩ / ٣.

٣. ينظر شرح الغريب: في بيان الألفاظ الآتية: (السماء) ص ٣٩، و(الحمراء) ص ٥١، و(القانع) و(المعتر) ص ٩٦.

٤. ينظر في شرح غريب: ألفاظ: (خيّتم) ص ٢٧، و(خناصرة) ص ٣١، و(البيوّع) ص ٤٩، و(الجلحاء) ص ٥١، و(الحرورية) ص ٥٤، و(أخطب) ص ٥٤، و(سلسليّن) ص ٥٦، و(القرنbad) ص ٦٧، و(أبلرس) ص ٨٣.

## ١. النقد اللغوي

ويتضح هذا تماماً في رده على الإمام مالك، فذكر في تفريقه بين «الرّمل» و«الخَبْب» ما نصه: «الرّمل: الشيء السهل لا خبباً ولا سكوناً، وإنَّ مالكاً قد قال في الرّمل أَنَّهُ الخَبْب، وإنَّما الخَبْب المشي الذي يرقص فيه الجسم، والرّمل هو المشي السهل، كما قلْتُ لك» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٤١).

ومن نقده اللغوي استعماله مصطلحات لغوية دالة على الترجيح، كما في اختتام كلامه بعبارة (أحسن) في قوله: «إذابك الجد»، بكسر الفاء وفتحها، وكسرها أحسن للاسم، والجد: الحق. إنَّ إذابك بالكافرين متحقّق بكسر الحاء، ...، يقال متحقّق...، أي قد أحق بالكافرين، والأول أحسن» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٢٧)، ومثله ما نقل عن ابن قتيبة في «الرّطل» فقال: «أجاز ابن قتيبة في الرّطل الذي يوزن به الكسر والفتح والأول أحسن» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٦٣).

## ٢. الضبط والتوصيب اللغوي

لم يهمل الجبي مسائل ضبط اللفظ والتوصيب اللغوي، إذ كان حريصاً على إعجام الأحرف ونطقها بالصورة الصحيحة، فقال في «الخفساء»: «والخفساء على وزن فُعلاً، منقوطة مضمومة، والنون ساكنة، والفاء مفتوحة، هي دوبية» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ١٠)، ومثله «المجدور»، فقال: «الذي أصاب الجدر بالجيم مضمومة والدال مفتوحة، والراء مكسورة» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ١٩)، وقد وقع مثل هذا في كثير من المواقع<sup>١</sup>.

ومن تصويباته اللغوية ما ذكر في لفظ «الرّعاف» فقال: «الرّعاف: ... يقال منه رَعَفَ بفتح الراء والعين، ولا يقال رُعَفَ»<sup>٢</sup>، ورأيه في «خرر الطير» بأنَّه «ليس بفصيح ولكن يجوز على المجاز، والصواب خَرَّ» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ١٦)، وما أشار فيه إلى التصحيف ما ذكره في بيان لفظ «الخَبْب»، فقال: «وَخَبْبٌ: أي صار خبيشاً، والصواب خَبَبٌ بكسر النون وفتح الباء ونقطتها واحدة من أسفل وبفتح الخاء -، تقول منه خَبَبٌ يخْبِبُ وآخْبَبٌ يخْبِبُ إخْنَاباً إذا هلك، وقيل: إذا وهَنَ، وكلاهما قريب بعضه من بعض، أما خَبَثٌ: صار خبيشاً من تصحيف النقلة وقد فسّرته على حاله لئلاً أبدَّله» (المصدر نفسه، ص ١٠٥)، وكذلك قوله في «الآنِك»: «وَالآنِكٌ: ضرب من الصفر، والصواب أَنَّهُ القردَير»<sup>٣</sup>.

## ٣. المقارنة بين الفصيح والواقع اللغوي

كان الجبي عارفاً بفصيح الكلام وما يقابلها في الاستعمال اللغوي، وكان يحكم على الواقع اللغوي الخارج عن فصيح اللغة وقواعدها بأنه من لحن العامة مخطئاً له، فمن ذلك أن «السبخة» تكون «بفتح السين والباء والخاء كل أرض ملحة لا تنبت شيئاً، وال العامة تقول: سَبَخَة، وليس كذلك» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٢٠)، وكذلك في بيانه لدلالة «حيٌ على الصلاة»، فقال: «حيٌ على الصلاة: قال أهل الفتنة فيها وشيوخ الحديث: هلم، وليس كذلك، وإنما معناها: حي، حشيضاً أي سريعاً، ومن قلت له: هلم إلى فجاء مبطئاً أو مسرعاً فقد أطاعك، ومن قلت له حي إلى فجاء مبطئاً فقد عصاك فليس المعنى إلا جيء حشيضاً» (المصدر نفسه، ص ٢٢)، وقوله في بيان «الحناء» بأنَّه «المعروف وهو مذكر منصرف وليس بهؤنث كما تقول العامة» (المصدر نفسه، ص ٩٣).

١. ينظر في شرح غريب ألفاظ: (الجُرموق) ص ١٨ ، و(التَّرَيَّة) ص ٢١ ، و(التحيات) ص ٢٩ ، و(الرَّصْف) ص ٢٩ ، و(ضفة النهر) ص ٥٥ ، و(نخته) ص ٥٧ على سبيل المثال لا الحصر.

٢. شرح غريب ص ١٦ ، وفي (الصالح) أَنَّ (رَعَفَ) لغة ضعيفة (ج ٤ ، ص ١٣٦٥).

٣. شرح غريب ص ٦٨ ، وهو ما نقله ابن سيده عن كراع (ينظر: الحكم والمحيط الأعظم، ج ٧ ، ص ٩١).

وقد يشير إلى فصيح الكلام، حين قال: «الخسوف والكسوف: في الشمس والقمر قولان فصيحان» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٢٣)، ومثله ما ذكر في «الحالات»، فقال: «واحدتها جبالة بكسر الحاء، ولا يقال بفتحها، وهي مصيدة وهي ضرب من النحوخ» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٤٧).

#### ٤. التضاد والتراوُف والاشتراك

ضمَّ كتاب الجبّي جهوداً دلالية، إذ حاول مؤلفه الوقوف على ظواهر دلالية كثيرة، منها الأضداد، حيث قال في ذكره لدلالة «البعيغ» ما نصّه: « قوله ثم يأتي البعيغ كل أرض سهلة، وهو المنقطع من الأرض، وهو البقعة أيضاً» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٣٠)، وكذا حين وقف على دلالة (شَرَى)، فقال: «بئسما شريت: أي بعسما بعث، قال الله تعالى: ﴿وَشَرَّوْهُ يَشَمِّنْ بَحْسِنْ دَرَاهِم﴾ (يوسف: ١٢)، أي: باعوه، وبئسما اشتريت، أي: بعث واكتسبت» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٤)، ويلاحظ أنه لم يذكره صراحة، بل تناول معناه.

و فعل الأمر نفسه في التراوُف، حين أورد أكثر من اسم لسمّي واحد، فقال: «وأحدهم يبرُّ عن الناس: أي يخرج عنهم إلى نازح من المكان. وأخر يتبرّز: أي يتغوط. والغائط: المطمئن من الأرض، وقيل للأذى غائط، إذ كانوا يغوطونه في الغائط، ويقال للغائط البراز، وأصل ذلك كلّه من برز الشيء، إذا ظهر» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١١ - ١٢)، وكذا في «الغماء» و«العماس»، فقال: «أغمي عليه:.... من الغماء، وهو السحاب الرقيق، وهو العماء أيضاً بالعين غير المقوطة» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٤)، ومثله: «ونَحْفَدُ: بكسر الفاء، أي خدم باجتهاد، والخدَّ والمسلان والنسلان تقارب الخطوط مع الإسراع» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٢٤).

وقد يبيّن بفكرة النادي أسباب التراوُف كما في تفسيره لبعض الألفاظ الواردة في كتابه وإرجاعها إلى اختلاف اللهجات، كما فعل في لفظ «الخنطة»، فقال: «الخنطة: القمح، وهي لغة أهل البصرة، وأهل الشام يقولون: القمح، وأهل مكة يقولون: البُرّ» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١١)، وكذا ما نقله عن «المرْبَّ»، فقال: «المرْبَّ: موضع يبس فيه العنب والتمر والتين وما أشبه ذلك، وهو مكسور الميم، هكذا يقوله أهل الشام، ويقول أهل اليمن له جَرِين وجمعه جُرُن» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٩)، وفي «السمحاق» قال: «والسمحاق بكسر السين ووقف الميم التي على العظم، ... ولذلك قالوا للسحابة التي تراها في السماء ولا كل ذلك سمحاق، وجمعها سماحيق، ويقول لها أهل العراق ملطاء» (المصدر نفسه، ١١٣)، وغراها من الموضع<sup>١</sup>.

كما أشار الجبّي إلى المشترك اللغوي في موضع عديدة، منها ما جاء في بيان لفظة «الغَمْر»، فقال: «والغَمْر: الرجل الكثير العطا، بفتح الغين وإسكان الميم، والغَمْر: الماء الكثير، وغمرة التوم كثرته، وغمرة الماء من هذا أيضاً» (المصدر نفسه، ص ١٠)، وقال في «الأسيف»: «الأسيف: الشيخ، وقيل العبد» (المصدر نفسه، ص ٥٥)، ومثله في «الشرعنة» فقال: «الشرعنة: جمع شريعة والشريعة المنهاج، وهي الطريق أيضاً الواضحة البينة، ويقال أيضاً شريعة لهذا الطريق، والشريعة المثل أيضاً» (المصدر نفسه، ص ٦١)، وكذا حين وقف على دلالة «العقل» فقال: «والعقل: هو ضد الحق، والعقل أيضاً مصدر عقلته عقلاً، قيل: لليبة عقل، ويقال: للدية أيضاً الغيرة، لأنها إذا قيلت يغيّر الطلب عن المطلوبين، والعقل بفتح العين والكاف. داء يأخذ البعير في قوائمه لا يستطيع معه الذهاب يقال منه عقل...» (المصدر نفسه، ص ١١٢)، وغيرها من الموضع<sup>٢</sup>.

١. ينظر في أمثلته شرح غريب: (ينجزو ينخز) ص ٤٧، و(الرهن الجرجيري والمنقوش) ص ٧٠، (النبيذ والسميد) ص ١١١.

٢. ينظر في شرح غريب: ألفاظ : (النَّفْس) ص ٢٠ ، و(القنوت) ص ٢٧ ، و(الحجُّ) ص ٤٠ ، و(الضيغ) ص ٤٢ ، و(الصَّرْورة) ص ٦٢ ، و(التور) ص ٦٣ ، و(النحاس) ص ٦٨ ، و(الهَرْج) ص ٧٢ ، و(الجَدَّ) ص ٨٠ .

## ٥. الفروق الدلالية

ولم يغفل الجبّي الفروق اللغوية، حيث أوردها في كثير من الموضع، منها قوله في «النَّصْح»: النَّصْحُ لِيَكُونَ مِبْلُوْلًا وَلَا مَبْلُوْلًا بَيْنَ هَذِيْنِ، وَهُوَ مُخِيْرٌ إِذَا نَصَّحَهُ، أَيْ: رَشَّهُ...، وَالنَّصْخُ: بِالْخَاءِ الْمَنْقُوتَةِ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الرَّشْحُ الَّذِي لَهُ سِيلَانٌ، وَلَا سِيلَانٌ بَيْنَ هَذِيْنِ، وَمِنْ قُولَتِهِ تَعَالَى: «فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ» (الرَّحْمَنُ ٥٥: ٦٠)، أَيْ: فِيهِمَا عَيْنَانِ لَهُمَا سِيلَانٌ وَلَا سِيلَانٌ بَيْنَ هَذِيْنِ، وَذَلِكَ أَلْذُ لِلشَّرْبِ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَدْمَيْهِمَا، وَكَيْفَ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَ: «فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ» (الرَّحْمَنُ ٥٥: ٥٠)، وَقَالَ «فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ» (مُحَمَّدٌ ٤٧: ١٥) فَتَرَشَّفَ ذَلِكَ الْمَاءُ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ سَائِلٌ وَلَا سَائِلٌ شَهِيْ جَدًا (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ١٣ - ١٤).

وَبَيْنَ الْفَرْقِ بَيْنَ «أَعْطَانَ - الْمَرَابِطِ» بِقُولِهِ: «أَعْطَانَ إِبْلٍ: جَمْعٌ عَطَنَ بِفَتْحِ الْعَينِ وَالظَّاءِ، وَهُوَ الصَّدْرُ... وَمَرَابِطُ الْغَنْمِ: الْمَوْاضِعُ الَّتِي تُرِبَّصُ فِيهَا، أَيْ: تَرَقُّدُ وَتَقْصُعُ جَنْوِبَاهَا فِيهَا، تَسْتَعْمِلُ الْأَعْطَانَ لِلْإِبْلِ وَالْمَرَابِطِ لِلْغَنْمِ وَالْبَقَرِ وَالظَّباءِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٢٤)، وَمُثَلُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ «الْقَنَابَ - الْلَّثَامَ - الْلَّفَامَ»، فَقَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ مَنْتَقِبَةٌ بِشَيْءٍ فِي وِجْهِهَا وَهُوَ النَّقَابُ وَاللَّثَامُ وَاللَّفَامُ: فَالنَّقَابُ مَا يَقْعُدُ عَلَى الْوَجْهِ مِنَ الْجَهَةِ مِنَ الْقَنَاعِ، وَاللَّثَامُ مَا يَقْعُدُ عَلَى الْقَنَاعِ عَلَى الْأَنْفِ دُونَ الْوَجْهِ وَالْعَيْنَيْنِ، وَاللَّفَامُ بِفَاءٍ مَنْقُوتَةٍ مَا يَقْعُدُ عَلَى الْفَمِ وَحْدَهُ، وَقَدْ قَيْلَ: إِنَّهُ هُوَ الْلَّثَامُ قَبْلَهُ بَعْنَى وَاحِدٌ، وَالَّذِي فَسَرَتْ لَكَ أَحْسَنَهُ» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٢٥)، وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَوْاضِعِ.

## ٦. الكلي اللغوي

وَقَدْ عُنِيَّ الجبّي بالإشارة إلى الكليات اللغوية الجامعة لدلّالات الألفاظ المختلفة، ومثال ذلك بيانيه لدلالة «سُورٍ»، فَقَالَ: «سُورٌ» الحمار بضم السين وتسكين المهمزة، وهو بقية الماء من شريه، وسُورٌ كُلُّ شَيْءٍ بقية، تقول منه أُسَارَتْ أَيْ أَبْقَيْتَ» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ١١)، وَقُولُهُ فِي «الْتَّفَلِ»: بِأَنَّهُ «مِنْ رِيقِ الْفَمِ وَمِنْ آفَاتِ الْحَلْقِ مَا يَقْتَدِرُ لَا يَسْتَخْفُ، وَلَذِكَ قَالُوا لَمَا يَبْقَى مِنْ زَادِ الْمَسَافَرِ ثُلْفُ، وَعَكَرَ الْزَّيْتُ وَالْبَانُ وَالسَّمْسَمُ وَكُلُّ بقية لا يَكَادُ يَقْبَطُ بِهَا ثُلْفٌ، أَيْ: لَيْسَ بِالْجَيْدِ» (المصدر نفسه، ص ٢٦)، وَكَذَا «الْعَزْفُ»، فَقَالَ: «الْمَعَازِفُ: جَمْعٌ مَغْزَفٌ بِكَسْرِ الْمَيمِ، وَهُوَ الْعُودُ وَالْطَّنْبُورُ وَالرِّيَابُ، وَمَا أَشْبَهُهُ هَذِهِ الْمَلَاهِيُّ، وَكُلُّ صَوْتٍ حَسَنٌ لَا يَفْهَمُ فَهُوَ عَزْفٌ، وَمِنْهُ عَزْفُ الْرِّيحِ وَعَزْفُهَا وَعَزْفُ الْجِنِّ وَعَزْفُهَا؛ أَيْ: صَوْتُهَا» (المصدر نفسه، ص ٨٢)، وَغَيْرُهَا مِنَ الدَّلَالَاتِ<sup>٢</sup>.

## المبحث الثالث: المصطلح والدلالة عند الجبّي أولاً: دلالة المصطلح

عني الجبّي بالتطور الدلالي للألفاظ، حيث ضمَّ كتابه إشارات إلى أصل استعمالها والتغيير الطارئ عليها، من تعميم أو غيره، ونذكر منها ما أورده في بيان دلالة «الصوم» فَقَالَ: «الصوم: أُصْلُهُ الْوَقْفُ، وَمِنْهُ صَامَ النَّهَارُ إِذَا وَقَتَ الشَّمْسُ فِي كَبْدِ السَّمَاءِ، فَقَيْلَ: الصَّائِمُ لَوْقَفَهُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٣٢)، وَقَالَ فِي «الْخُرَابِ»: «الْخُرَابُ: بَخَاءٌ مَنْقُوتَةٌ مَضْمُومَةٌ جَمْعٌ خَارِبٌ، وَأَصْلُ خَارِبٍ سَارِقٌ إِبْلٌ ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فَسَمِّوَا قَاطِعَ السُّبُلِ خَارِبًا، وَيَقَالُ لَهُ مَحَارِبٌ بَخَاءٌ غَيْرَ مَنْقُوتَةٌ، وَالْأَسْمَاءُ مِنْهَا الْخَرَابَةُ بَخَاءٌ مَنْقُوتَةٌ مَكْسُورَةٌ...» (المصدر نفسه، ص ٥٦).

١. ينظر شرح غريب في الفرق بين: (الرَّمَلُ - الْجَبَبُ) ص ٤١، (نَهَلُ - عَالٌ) ص ٤٥، (الْخَرَابَةُ - الْخَرَابَةُ) ص ٥٦، (الْفَرَسُ - الْبَرْذُونُ) ص ٥٧، و (الْفَرَسُ - الأَسْنَانُ) ص ٧٤، و (القَانُونُ وَالْمَعْتَرُّ) ص ٩٦.

٢. ينظر شرح غريب: (الْتَّرُورُ) ص ٣٢، و (الْإِشَاعَرُ) ص ٦١، و (جِرَوُو) ص ٦٢.

وذكر في دلالة «الذرّيعة» ما نصّه : «الذرّيعة: بالذال المنقوطة - أصلها الجمل يهمل في الفيافي والصحابي فتأنس إليه الظباء ويقر الوحش وغير ذلك من الصيد، ثم يخرج إليه صاحبه الذي قد عرفه الجمل ليصيد من تلك الوحش فقدنون بدنوه فيصيده الصائد منها ما شاء، هذا أصلها ثم قيل لكلّ شيء كان سبباً لشيء فهلك به كما هلكت هذه الوحش بإغراها لهذا الجمل، فهذا أصل الذرّيعة» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٧٢).

وقال في «الشّغار» : «الشّغار: بفتح الشين ونقطتها - أصله إذا رفع الكلب ساقه إذا بال، يقال منه شغر الكلب بساقه وأشغرها إذا رفع ساقه للبول فكان الذي يأخذ امرأة بلا صداق فرج هذه بفرج هذه إنما ثمن ما يعطي رفع ساق التي يأخذه ثمن من يأخذ رفع ساق التي يعطي، فلذلك قيل له شغار» (المصدر نفسه، ص ٨٤)، وكذا «الدرّوب» فقال: «الدرّوب: جمع دَرْبٍ ... ومنه دَرِبٌ يدرُب مثل علم يعلم، وتدرب، أي: تعلم في الدرب أي الحصن إذ هو وعر ثم كثر ذلك من قولهم حتى قالوا : درب بدرب إذا تعلم الخير والشر وجمع الأشياء كلها» (المصدر نفسه، ص ٥٦)، وألفاظ أخرى.

وقد يكون التغيير نحو التضييق والتخصيص ، كما جاء في قول الجبّي حين ذكر دلالة «الجبائِر»، فقال: «الجبائِر: جمع جبار، وهي القصب الملفوف أو الواح تجعل على الذراع المكسورة لتجبرها أي تعيدها كما كانت، سميت بذلك على وجه التفاؤل الحسن» (المصدر نفسه، ص ١٧)، وذكر أصل «الرّعاف» بأنه «دم يخرج بسرعة من الأنف، لأنّ أصل الرّعاف السرعة، يقال منه رَعَفَ بفتح الراء والعين، ولا يقال رُعَفَ» (المصدر نفسه، ص ١٦)، وفي دلالة «الراكد» قال الجبّي : «الراكد من الماء : الذي لا يجري، وأصل الرّكود السكون، فضيشه بيدها، أي: تخلطه وتحركه، وأصل الضيغث الخلط» (المصدر نفسه، ص ١٧)، وغيرها من المواضع .<sup>١</sup>

ويحاول الجبّي بيان العلة في تسمية المسميات ، أي يربط بين الدلالة وعلة التسمية ، فقال في «القصة البيضاء» بأنه : «أصل القصة التراب الأبيض فشبهه ماء الرحم آخر الحيض في بياضه بذلك التراب فلذلك قيل القصة البيضاء» (المصدر نفسه، ص ٢٠)، وذكر في تسمية ميقات «الجحفة» بأنه «الجحفة: بضم الجيم ووقف الحاء غير منقوطة هي الميقات وكان اسمها في الجاهلية مهبة فسكنها قوم فأتاها السيل فاجتازهم أي أهلükهم فسمّيت الجحفة» (المصدر نفسه، ص ٤٢)، ونقل في تسمية «البيير» باسمها: «لأنها من ابتارت الشيء، إذا استخرجته، فقيل لها بير لأنّه استخرج فيها الماء» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٧٩)، وغيرها من التسميات .<sup>٢</sup>

## ثانياً: ظواهر دلالية

### ١. المعربُ (الدخل)

لم يغفل الجبّي ما دخل العربية من ألفاظ وكلمات ، فأشار إلى أنها غير عربية ، أو فارسية ، ووسمه باصطلاح (المعرب) ، ومثاله ما بيّنه في «الكَيْمَخت» ، فقال: «الكَيْمَخت: ليس بعربي إنما هو معرب من كلام الفرس ، وهو جلد الفرس إذا دُيغَ وجلد ما كان مثله» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٢٥)، ومثله «الفُرسِيك: بكسر الفاء وتسكين الراء - هو الخوخ بلغة فارسية معرفة» (الجبّي، ١٩٩٥ م، ص ٣٦)، وكذا ما

١. ينظر في شرح غريب: (القنية) ص ٣٤ ، و(لواذ) ص ٣٢ ، و(التنزه) ص ٤٧ ، و(الحمراء) ص ٥١ ، و(الغزو) ص ٥٣ ، و(الإيلاء) ص ٨٩ ، و(التشوز) ص ٩١ ، و(الحداد) ص ٩٣ .<sup>٣</sup>

٢. ينظر شرح غريب: (الصعبيد) ص ٢٠ ، و(الطرب) ص ٢٢ ، و(الفخذ) ص ٢٥ .

٣. ينظر شرح غريب: (الشعبان) ص ١٤ ، و(عَرَفة) (مني) ص ٤ ، و(مارق) ص ٥٨ ، و(مكة) ص ٦٢ .

أورده عن «التمكسود» قائلاً: «(التمكسود) بفتح النون والميم ووقف الكاف وضم السين غير منقوطة وذال منقوطة - هو أيضاً لحم فيه ملح، بلسان فارسي معرّب» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٦٧)، وغيرها من الألفاظ<sup>١</sup>.

وقد لا يشير إلى كون الكلمة غير عربية كما فعل في «الطست»، فقال: «الطست: بفتح الطاء وكسرها معروف، وفتحها أعلى» (الجواليقي، ١٩٩٠م، ص ٤٣٧)، «وهي فارسية، وطيء تقول: طَسْتُ، وغيرهم: طَسُّ، وقال سفيان الثوري: الطَسْتُ ولكن الطَسْ بالعربية، أراد أنهم لما أعرابوه قالوا: طَسُّ» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٦٣)، ومثله ما أورده في بيان «الكنيسة»، فقال: «الكنيسة: بفتح الكاف وكسر النون وفتح السين وجمعها كنائس» (المصدر نفسه، ص ١٠٩)، وهي فارسية معرّبة (الجواليقي، ١٩٩٠م، ص ٢٠٧)، أصلها «كنشت» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، «كنس»)، ووردت ألفاظ أخرى في الكتاب<sup>٢</sup>، وهذا مما يؤخذ عليه، ولعله لم يُشير إلى أنها معرّبة لخروجها عن الأوزان العربية.

## ٢. الثنائيات والمثلثات

المثنيات هو أن ترد كلمتان متضادتان بترتيب الحروف و مختلفتان في حركة حروفها، ويترتب على ذلك اختلاف المعنى بينهما (الزيدى، ١٩٨٧م، ص ٤٣٧؛ ومالو، ١٩٨٩م، ص ١٣٦)، وتناولها القدماء في (باب الحرفين اللذين يتقابران في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر) (ابن قتيبة، أدب، ج ١، ص ٣٠٧)، فمن المثنيات التي ذكرها الجيبي<sup>٣</sup> نذكر ما أورده في «العدق» فقال: «العدق: بفتح العين - الأصل من النخل، والعدق بكسر العين وسق من قو» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٧٦)، وكذلك قوله في «المسك»: «المسك: بفتح الميم هو الجل، وبكسرها هو الطيب» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٧٩)، وفعل الأمر ذاته حين وقف على دلالة «الحرمة والحرمة» فقال: «في الحرمة: بكسر الحاء - أي التحرير، والحرمة بضم الحاء العزارة، والحق يقال: لو لا حرقك وعزازتك، وحرمة الرجل أيضاً ما يستر عليه في عياله وغير ذلك مما يستر عليه» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٨٧)، ومثله في الفرق بين «الجد و الجد» فقال: «الجد: أي البخت، والجد أيضاً أب الأب، والجد أيضاً مصدر جدت جداً، أي: قطعت قطعاً، والجد أيضاً العظمة... والجد بكسر الجيم هو العزم هكذا وجده بكسر الجيم» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٨٠).

ومن المثلث ما ذكره في بيان «الغمّر»، فقال: «والغمّر: بكسر الغين وإسكان الميم العداوة والخدق، والغمّر بضم الغين وإسكان الميم الرجل الذي لم يجرّب الأمور والغّمّر: الرجل الكثير العطا، بفتح الغين وإسكان الميم»<sup>٤</sup>، ويبدو أنه ذكر تثليث الفاء، وأهلل تثليث العين في اللفظ نفسه، فـ«غمّر الماء الشيء»: خطاء، والرّجُل الرّجُل: أوسعه فضلاً، وأيضاً: علاء بالشّرف، والفرس: تقدم الخيل في جزئه. وغمّر صدرة: حقد، والشيء: علق به ريح الطعام، وغمّر الرّجل: خلا من التجربة، وجهل» (البطليوسى، ١٩٨١م، ج ٢، ص ٣٢٠؛ وابن مالك، ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٣٠)، وقد لا يذكر الجيبي مثلث المفردة كما قال في «اللّص» بقوله: «اللّصوص: جمع لص، وهو السّلابون وغيرهم» (الجيبي، ١٩٩٥م، ص ٤٦٩)، فاللّص بالفتح: فعل الشيء في سر، وإغلاق الباب أيضاً، واللّص بالكسر والضم: السارق، واللّص بالضم خاصة: جمع أَلَصَّ، وهو الرجل المجتمعُ المنكَبُين، وغيرهما (البطليوسى، ١٩٨١م، ج ٢، ص ١٣٢؛ وابن مالك، ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٥٦٤).

١. ينظر شرح غريب: (نبات ورдан/ البلاتات بلسان العجم) ص ١١، و(النيلوز/ لغة حميرية) ص ٧١، و(الترد/ فارسي) ص ٩٧، و(السماسرة: الدلالون بكلام الفرس، وقيل بكلام أبو باش العراق) ص ٧٤.

٢. ينظر شرح غريب: (الجُرموق) ص ١٨، و(السوذاقات) ص ٦٩، و(الدرهم) ص ٦٩، و(المهرجان) ص ٧١، و(قيان) ص ٩٧.

٣. شرح غريب ص ٩ - ١٠، وينظر: المثلث، ج ٢، ص ٣١٥ - ٣١٦؛ وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، ج ٢، ص ٤٦٩.

### ٣. اللغات

يحوي كتاب الجبّي ذخيرة لغوية ثرّة فيما يتعلّق باللهجات القبائل والمناطق، ذاكراً أسماءها تارةً، ومكتفيًّا بذكر اللغة فقط تارةً أخرى، فضلاً عن الترجيح في كثير منها، مفرقاً بين العالية من السالفة فيها، وما أورده من اللغات دون انتسابها إلى أصحابها، ما أورده من المثل المتفق المعاني حين بين دلالة «الجمّار»، فقال: «لا قطع في ثمر معنّ ولا كثُر بفتح الكاف والثاء، فالكثير هو الجُمّار، وهو قلب النخلة وقلبها وقبلها، وجمعه قلبة» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٠٦؛ والفيومي، «قلب»، ج ٢، ص ٥١٢)، ومثله ما ذكره في لفظة «السَّقط»، فقال: «السَّقط: الولد يطرح قبل تمامه، وفيه ثلاث لغات سَقط وسَقط وسَقط بكسر السين وفتحها وضمها، والكاف في ذلك كله ساكنة» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٣٠)، وغيرهما من الموضع<sup>١</sup>.

ولم يأْلُ الجبّي جهداً في ترجيح لغة على أخرى في كثير من الموضع بقوله «أحسن» و«أعلى» و«خير»، والتفريق بين اللغة العالية والسفالة أو الرديئة، كما في قوله: «الوَدِي: بالذال المنقوطة هي اللغة العالية، ويقال فيه أيضاً الودي بالدال غير المنقوطة، وهي اللغة السافلة، وهو ما أليس ثخين يخرج مع البول يغسل منه الإحليل وحده...، ويقال منه وذى يذى وودى يدى على ما وضعت لك من اللغة السافلة والعالية»، وقد سبقه الوقشى في ذلك (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٢؛ والوقشى، ٢٠٠١م، ص ٨٤)، وقال في «الطَّسْت»: «الطَّسْت: بفتح الطاء وكسرها - معروف، وفتحها أعلى» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٦٣)، وذكر في الفرق بين «أجبر و جبر»: «لا يجبر أحدٌ أحداً على النكاح:...لأنه من أجبر أي قهر، وجبروت بغير ألف فهو من جبر الكسر، وقد يقال من قهرت بغير ألف، وهي لغة رديئة» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٨٤)، وغيرها من الموضع<sup>٢</sup>. وعلى خلاف ما سبق فقد يصرح الجبّي باسم من تنسب إليهم اللغة، فيذكر أهل الحجاز وبني تميم وأهل مكة، وأهل العراق، والشام، واليمن، ففي «المصحف» يقول: «ولامَسَ الْمُصَحَّفَ بضم الميم وكسرها أهل الحجاز، ويضمها بنو تميم» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٨)، وذكر من لغات أهل نجد ما جاء في لفظة «الوَتَر»، فقال: «الوَتَر: بفتح الواو ووقف التاء، وهو الفرد الذي لا ثانٍ له، وبكسرها، وهي لقنان، والتاء في اللقنتين ساكنة، أهل نجد يفتحون، وأهل الحجاز يكسرن، والوَتَر بكسر الواو لا غير طلبك الدم» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ٢٩).

وقد لا يشير إلى اللغات الأخرى - وهذا نادر عنده - كما في بيانه لدلالة «الرَّفْغ»، فاكتفى بالقول: «الرفع بضم الراء ووقف الفاء باطن الفخذ مع العانة» (الجبّي، ١٩٩٥م، ص ١٢)، والرُّفْغ في لغة أهل العالية والجاز، والجمع أرفاغ، وفتح الراء في لغة تميم، والجمع رفوغ وأرفوغ (الفيومي، «رفح»، ج ١، ص ٢٢٣).

### ٤. التفريق الدلالي بين المصطلحات

لم يكتف الجبّي بذكر المصطلحات القرية في الدلالة، بل ربط بينها، وحوى كتابه تراثاً لغوياً ينبيء عن وجود جذور للمعجم اللغويّ التأريخي، وكان عmadه في ذلك كلام العرب، ثم الوقوف عند كلام الفقهاء، وقد صرّح بهذا حين بين مراحل ولد المعزّة، فقال: «ولد المعزّة حين تضعه أمّه ذكراً كان أو أنثى سخلة وبهمة وجمعها كما ذكرت في ولد الضائنة، فإذا بلغ أربعة أشهر وفصل عن أمّه فهو جَفْر

١. ينظر شرح غريب: الصنفان / الصنفان ص ١١، (المني) مني / أمني ص ١٣، (المذى) مذى / أمنى ص ٢٠، (النفساء) نفسَت / نفسَت ص ١٣، (الظنافس): طُفُّسة / طُفُّسة ص ٢٤، مُؤْخَرَة / مُؤْخَرَة ص ٢٨، والصَّدَر / الصَّدَر ص ٤٦، والرَّصَاف / الرَّصَاف ص ٥٠، والرَّصَاف / الرَّصَاف ص ٥٩، والكُبُر / الكُبُر ص ٦٧، ولغَيَّة / لغَيَّة ص ٨٥، والفرُسَك / الفرسَك ص ١٠٢، والغَلَث / الغَلَث ص ١٠٣، والختَصَر / الخَصَر ص ١١٥، وأنْمَلَة / أنْمَلَة ص ١١٦.

٢. ينظر شرح غريب: (التَّابِلُ) أحسنُ من (التَّابِل) ص ٦٧، و(عَلِيَّة) خير من (عَلِيَّة) ص ٨٠، و(النَّحَرِير) أولى من (النَّحَرِير) ص ٩٢، و(الرَّطْلُ) أحسنُ من (الرَّطْل) ص ٦٣، و(الجَنَازَة) أحسنُ من (الجَنَازَة) ص ٢٢.

والأنثى جُفْرَة ... فإذا تمت له ست سنين قيل له صالح ولا اسم له بعد ذلك إلا الذي ذكرنا، هذا ما قالت العرب في هذا الشأن ثم نعود إلى ما قالت في ذلك الفقهاء ، ...» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٣٨)، وقال في «القراد» ما نصه: «القراد: أول ما يبدو يقال لواحدته قمامه بفتح القاف وإسكان الميم، فإذا كبر فوق ذلك قيل له حمنانة بحاء غير منقوطة وإسكان الميم، فإذا كبر ذلك قيل له حَلَّمَة بفتح الحاء واللام، وهو آخر أسمائها» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ١٥).

وقال في أنواع الجلود: «الأدم: الجلود التي بلغت غايتها في الbag، ويقال للجلد أول ما يلقي في الماء ليديع مني، بفتح الميم وكسر النون وبعدةً بعد النون وبهمزة بعد ذلك فإذا قرط واتسف قيل له: أفين على وزن فعيل، فإذا بلغ غاية ذلك قيل له أيم وجمعه آدم على غير قياس» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٢٤).

ومثله ما ذكر من مراحل ولد الناقة، فقال: «ولد الناقة أول ما يتيح يقال له رُعَي... تقول كذلك ما زاد حتى إذا هرم قيل له عَوْد، وهو آخر أسمائه» (الجبي، ١٩٩٥ م، ص ٣٧)، ومثله في ولد البقر، فقال: «وولد البقر حين تضمه ذكرًا كان أو أنثى عجل وعجلو... فإذا تمت له ست سنين قيل له صالح لا اسم له إلا ذلك» (المصدر نفسه)، وغيرها من المواقع<sup>١</sup>.

## نتائج البحث

بعد هذه الرحلة العلمية مع الجبي وكتابه يمكننا إيجاز أهم النتائج في الآتي:

- لا يمكن الفصل بين الدراسات اللغوية والفقهية، وهو ما فعله الجبي في كتابه، حيث توسيع في العلوم اللغوية المختلفة، لكنه فقيهاً بارعاً ولغوياً متبحراً، عارفاً بدقة اللغة وأسرارها. مع أنه لم يتمتع هو ولا تأليفه بالشهرة والانتشار في الأوساط العلمية.
- أوضح البحث منهج الجبي في تناوله لمصطلحات الفقه، فقد اعتمد القرآن الكريم والشعر العربي في استشهاداته اللغوية، ومن النادر اعتماده على القراءات القرآنية والحديث النبوى الشريف.
- كان الجبي من بحث الغريب في منهجه المعجمي والاصطلاح الفقهي فكان بحثه متسمًا باستيعاب الغريب في المدونة وبيان مدلوله المعجمي وفي الاصطلاح الفقهي، وهذه سمة من يصنف في الغريب اللغوي في مصنفات العلوم ولا سيما الشرعية منها.
- حرص الجبي على ضبط الألفاظ الواردة في لغة فقه المالكيه ضبطاً يزيل اللبس فيها، مع بيان معناها وتطورها الدلالي، كما كان حريصاً على ذكر الأصل اللغوي لكل مادة ليحصل عند المتلقى المترنż الدلالي للمادة اللغوية.
- ضمن الجبي كتابه ذخيرة لغوية ثرية فيما يتعلق بلهجات القبائل والمناطق، ذاكراً أسماءها تارةً، ومكتفيًا بذكر اللغة فقط تارةً أخرى، ومن النادر أن يشير إلى اللغات الأخرى الواردة في اللحظة الواحدة.
- عبر كتاب شرح غريب ألفاظ المدونة عن الفكر اللغوي الذي اتسم به الجبي في نقاده اللغوي، حين يقول «أحسن» و«أعلى» و«خير»، كما كان له معرفة بالواقع اللغوي الذي عاصره تصويباً وأداءً، ولم يغفل الجبي بيان العلاقات الدلالية أو الفروق الدقيقة بين الألفاظ، كما أن عقله كان ينزع إلى الكلّي لتكون أحكامه كلية مطردة فينعم النفع بها.

١. ينظر شرح غريب: (الضائنة : خلة - صالح) ص ٣٨ ، و(النسور: رخم - قشاعم) ص ٤٩ ، و(الكلأ: نجم - جهنم - عشب - شجر - نور / زهر) ص ١٠.

- حوى كتاب الجبّي قضايا وظواهر لغوية كثيرة، فعرض جهوداً دلالية في كتابه، محاولاً الوقوف على الفروق الدلالية الدقيقة ما بين الألفاظ التي تنتهي لمعنى واحد، ولم يكتف بذكر المصطلحات القريبة في الدلالة، بل ربط بينها، وحوى كتابه تراثاً لغوياً ينبع عن وجود جذور للمعجم اللغوي التأريخي، وكان عمداته في ذلك كلام العرب، ثم الوقوف عند كلام الفقهاء.



### المصادر والمراجع

✿ القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

١. ابن خلّakan، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربلي. (١٩٧١م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (تحقيق إحسان عباس). (ج ٢). لبنان: دار الثقافة.
٢. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري. (١٩٨٧م). *جمهرة اللغة*. (تحقيق رمزي منير علبيكي). (ط ١). (ج ٢)، بيروت: دار العلم للملائين.
٣. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي. (٢٠٠٠م). *الحكم والمحيط الأعظم*، (تحقيق عبد الحميد هنداوي). (ط ١). (ج ٧). بيروت: دار الكتب العلمية.
٤. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. (١٩٧٩م). *معجم مقاييس اللغة*. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ج ٣). بيروت: دار الفكر.
٥. ابن فرhone، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمرى المالكي. (١٤٢٤هـ). *الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*. (ط ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٦. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. *أدب الكاتب*. (تحقيق محمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٧. ابن قتيبة. (١٩٨٣م). *إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث*. (تحقيق عبد الله الجبورى). (ط ١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله الجيانى. (١٩٨٤م). *إكمال الإعلام بتشليث الكلام*. (تحقيق سعد بن حمدان الغامدى). (ط ١). (ج ٢). جدة: مكتبة المدنى.
٩. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). *لسان العرب*. (ط ٣). (ج ٦). بيروت: دار صادر.
١٠. الأزهري، محمد بن أحمد الهرمي. (٢٠٠١م). *تهذيب اللغة*. (تحقيق محمد عوض مرعب). (ط ١). (ج ٨). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١١. الباطليوسى، ابن السيد أبو محمد عبد الله بن محمد. (١٩٨١م). *المثلث*. (تحقيق د. صلاح مهدي الفرطوسى). (ج ٢). بغداد: دار الرشيد للنشر.
١٢. الجبّي. (٢٠٠٥م). *شرح غريب الفاظ المدونة*. (تحقيق محمد محفوظ). (ط ٢). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١٣. الجواليقى، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد. (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). *العرب من الكلام الأعجمي عن حروف المعجم*. (تحقيق د. ف. عبد الرحيم). (ط ١). دمشق: دار القلم.

١٤. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م). *الصحاح / تاج اللغة وصحاح العربية*. (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). (ط٤). (ج ٤ / ٥). بيروت: دار العلم للملائين.
١٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله. (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (ج ٢). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٦. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد. (١٤١٣ هـ). *سير أعلام النبلاء*. (تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره). (ط٩). (ج ١٦ / ٢٠). بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٧. الذهبي. (١٩٩٥ م). *ميزان الاعتلال في نقد الرجال*. (تحقيق علي محمد معوض وغيره). (ط٤). (ج ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٨. ذوالرمّة. (١٩٩٥ م). *ديوان ذي الرّمة*. (تقديم وشرح أحمد حسن بسيج). (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٩. الزركلي، خيرالدين بن محمود بن محمد علي بن فارس الدمشقي. (٢٠٠٢ م). *الأعلام*. (ط١٥). (ج ٣ / ٤ / ٥). بيروت: دار العلم للملائين.
٢٠. الزيدي، كاصد ياسر. (١٩٨٧ م). *فقه اللغة العربية*. جامعة الموصل: دار الكتب.
٢١. السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد. (١٩٩٨ م). *الأنساب*. (تحقيق عبد الله عمر البارودي). (ط٤). (ج ٤). بيروت: دار الفكر.
٢٢. سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م). *الكتاب*. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط٣). (ج ٤). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٢٣. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. *طبقات الفقهاء*. (تحقيق خليل الميس). بيروت: دار القلم.
٢٤. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م). *مستند الشاميين*. (تحقيق حمدي بن عبد الحميد). (ط١). (ج ٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٥. عياض، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي. (١٩٦٥ م). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك*. (تحقيق ابن تاویت الطنجي وغيره). (ط١). (ج ١). المغرب: مطبعة فضالة - المحمدية.
٢٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. *العين*. (تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي). (ج ١ / ٥). دار ومكتبة الهلال.
٢٧. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي. *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير* (ج ١ / ٢). بيروت: المكتبة العلمية.
٢٨. القرواني، أبو زيد محمد عبد الله. (١٩٨٦ م). *رسالة الفقهية* [و معه: غرر المقالة في شرح غريب الرسالة]. (تحقيق د. الهادي حمو وغيره). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٢٩. مالو، رافع عبد الله. (١٩٨٩ م). «*منهج الراغب في كتابه مفردات ألفاظ القرآن*». رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة الموصل.
٣٠. المبرد، محمد بن يزيد. (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م). *الكامل في اللغة والأدب*. (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). (ط٣). القاهرة: دار الفكر العربي.
٣١. مجتمع اللغة العربية بالقاهرة. (٢٠٠٤ م). *المعجم الوسيط*. (ط٤). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
٣٢. المغراوي، أبو محمد محمد بن منصور. (١٩٨٦ م). *غرر المقالة في شرح غريب الرسالة* (مطبوع مع كتاب الرسالة الفقهية للقرموطي). (تحقيق د. الهادي حمو وغيره). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٣. مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (١٤٠٥هـ). مشكل إعراب القرآن. (تحقيق د. حاتم صالح الصافان). (٢٢). (ج ١).

بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٤. الوقشى، هشام بن أحمد الأندلسى. (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). التعليق على الموطأ. (تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ط ١). (ج ١). الرياض: مكتبة العبيكان.

**ثانياً: المصادر الإلكترونية:**

٣٥. الملنقي الفقهي. المؤلفات حول المدونة الكبرى مرتبة ترتيباً تاريخياً و موضوعياً. تاريخ الاسترجاع ٦/٢٠١٤ . على الرابط الآتي : <http://feqhweb.com/vb/forum.php>

